

التراث المخطوط من التوثيق إلى التحقيق - قراءة في منهجية العرب.

أ. صليحة بردي — جامعة الشلف.

الملخص: لقد كانت البدايات الأولى للاشتغال بمحقل التحقيق تفتقر لمنهج محدد المعالم، حيث كانت من قبيل الاجتهاد الشخصي، ولكل مجتهد سبيله في البحث، والتوثيق، معتمدا ما جادت به قرائح العلماء المسلمين من تصورات منهجية تتحرى الدقة والموضوعية في تصنيف نصوص التشريع الإسلامي، وما تعلق بها من مصنفات جامعة، أو شارحة، إذ اعتمدوا الأدلة والوثائق، وتحرير المسائل وعرضها في قالب حسن، وتحري الصدق معيارا في استقصاء الروايات، مع الترجيح فيما بينها في حال الاختلاف، والتفاوت، وتبني أقوال الثقات من العلماء، والعناية بالمصطلحات في أصولها اللغوية الصحيحة، ولا يخرج اللفظ عن دلالاته إلا بوجود قرينة مانعة تصرفه عنها، ضف إلى ذلك كله الإفادة المنهجية من تجارب المستشرقين في دراسة التراث، وبمرور الزمن تبلور التفكير في إحكام التحقيق، وضبطه بمنهج علمي، وتوالت الدراسات والأبحاث، وبدأت خيوط هذا الفن تتكون، وتتعلق لتشكيل نسيج منهجي يحده.

في ضوء هذه الممارسة تحددت خطوات التحقيق، وتراكت الجهود في التنظير والتطبيق؛ لبناء تصور منهجي جاد تتحدد على مستواه الممارسات الجوهرية، والآليات الفرعية لصناعة تحقيق الموروث العربي المخطوط؛ حيث كان للعرب اهتمام كبير بتحقيق التراث منذ القدم، وقد أخذ ذلك معناه مختلفا عما هو معروف اليوم في هذا الاختصاص، إذ افرد بوضع أسس لإحكام المادة، وتحري صحتها من حيث الشكل، وعلامات الوقف، والصياغة، ودلالة الاختصارات، وإحكام أسماء الأعلام، وعناوين المصنفات، ثم تعمق الأمر أكثر بالانتقال إلى المعارضة، والمقابلة في كتابة الوحي، وجمعه في مصحف واحد، وتصنيف الدواوين الشعرية اعتمادا على الروايات المتاحة، والتحقيق سبيل تسلكه النسخ في الانتقال من حال المخطوط إلى حال المطبوع، فتبدأ بين يدي مؤلفيها، وتنتهي بين يدي قرائها، ومن يسهرون على نجاح هذه الرحلة هم أهل الاختصاص في التوثيق والتحقيق.

يتصدر التراث العربي مكانة مرموقة ضمن منظومة التراث العالمي، إلا أن الإفادة منه مرهونة باقتراحه بتحقيق علمي يحيط به من مختلف الجوانب، بحيث يكفل لنا اكتشاف ملامح العصر في أبعاده المختلفة، وكذا خصوصية اللغة التي دونت فيها مخطوطات هذا التراث، الذي يعدّ تحقيقه ضرورة اقتضتها الحاجة المتكررة، إلى العودة إليه؛ فلا يعقل الإفادة من مصنفات قديمة في اللغة، والدين، وغيرها على ما هي عليه من مظاهر الشك، والنحل، والانتحال، الأمر يفترض طرح التساؤل: ما هي أهم المحطات التي استوقفت العرب قديما وحديثا في الاتجاه نحو صياغة تنظير منهجي جاد في الانتقال بالتراث المخطوط من التوثيق إلى التحقيق؟

اصطلاحات ومفاهيم:

التحقيق لفظ شاع في استعمال العلماء العرب قديماً وحديثاً، و«يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات، حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة، فالكتاب المحقق هو الذي صحَّ عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه»¹.

إلا أن الواقع قد يفرض إسقاط واحد من هذه الشروط فقد يكون النص قتيماً، ولا يعيبه شيء غير تعدد عنونته، أو نسبته إلى صاحبه، لذا هناك عدد من الأعمال تم تحقيقها، ونشرها لقيمتها، دون أن يستقر المحقق على رأي في نسبتها إلى صاحبها، فتركت مجهولة النسب².

فتحقيق النص إحكامه، بغية الوصول إلى الحقيقة وفق منهج، وتحقيق مخطوط إخراجه على نحو صدوره في الأصل، وفي ضوء هذا المنظور يفتك التحقيق لذاته أهمية كبرى، فلا غنى لنا عنه في إحياء التراث، خصوصاً في التصدي لبعض المعضلات، كغياب النسخة الأصلية للمؤلف، وتعدد النسخ، وتفاوتها من حيث الصدق، والصواب، وتبني هذه النسخ، ونشرها على ما هي عليه مما يحتمل الشك والنقض يعدّ أمراً غير مقبول علمياً؛ لأن في ذلك إسقاط لخصوصياتها التاريخية، والجغرافية، ومدى صحتها، ودقتها، وكمالها من عددها، والعناية بكل هذه المتطلبات، والقضايا في مقارنة التراث المخطوط إنما تندرج في سياق منهجية التحقيق.

والتحقيق كعلم من أهم مساعيه «تقديم نص صحيح مطابق لما كتبه مؤلفه، وتوثيقه نسبة، ومادة، والعناية بضبطه، وتوضيح دلالاته التي قصدها مؤلفه»³، عن طريق ضبط الكلمات بالشكل، شكلاً تاماً أو جزئياً، ولا يعتمد المحقق إلى إتمام الضبط مراعاة لما تفضل به المؤلف، وضبطه لنسخ عدمت ذلك في بعض المواضع، إنما يكون من قبيل الاستئناس بطريقة المؤلف في ذلك، كأن يضبط كلمة سبق للمؤلف أن ضبطها في مقام آخر من متنه، وإذا ورد خطأ في الضبط الأصلي، وتنبه إليه المؤلف، وعمد إلى تصحيحه، فإن المحقق يحفظ الخطأ، وصوابه، على سبيل التزام الأمانة في تخريج النص على ما هو عليه في الأصل⁴.

فالتحقيق علم باللغة، بغض النظر عن المجال المعرفي للكتاب المحقق، كما أنه علم بأسلوب المؤلف، الأمر الذي يتطلب مصاحبة هذا الأخير عبر مؤلفاته الأخرى، ومعرفة بأنواع الخطوط، ورموز الكتابة، وحصر المجالين الزماني والمكاني للمخطوط موضوع التحقيق، والإحاطة بمختلف الشروح، والتعليقات، والاختصارات التي وضعت له، وامتلاك زمام عدد من العلوم التي من شأنها المساعدة على ذلك، بحيث تضمن سلامة العمل، ورصانة العلم.

والتخريج عمل على توثيق النص بإسناده إلى صاحبه، مرفوقاً بتحديد مواطن النقل، والضبط، والتصحيح، وإكمال النقص، وتخري السلامة، وقد اتصل مصطلح التخريج اتصالاً وثيقاً بالحديث النبوي الشريف، ثم شاع واتسع استعماله في العصر الحديث بشيوع واتساع مجالات التحقيق، ومن المحققين من أحلّ الرواية محل

التخريج من حيث الدلالة؛ «وينبغي التنبيه إلى أنّ التخريج يكون بالقدر الذي يخدم النص وفيه فائدة، وتوضيح، وتقويم، مع عدم الإسراف بنقل الأخبار، والروايات التي ليس لها صلة، أو فائدة غير الإطالة، والتكثير»⁵.

والتراث ما تركه سابق لللاحق، وانتقل إلى عهدة الحي من الميت، بما في ذلك المعرفة والعلم بالشيء، أما المخطوط فيشمل كل ما كُتب، وخط بخط اليد من طرف مؤلف أو ناسخ، لغياب المطابع في فترة متقدمة من تاريخنا، وكانت المخطوطات تُهدى إلى الخليفة أو السلطان في الممالك الإسلامية، أو إلى الملك أو الإمبراطور في الممالك الأوروبية، ولم يكن هؤلاء أقل حرصاً عليها من مؤلفيها؛ لدرائتهم بأهميتها، كونها شاهداً حي على حضارة الأمم، وسجل حافظ لثقافتها.

والمعروف عن العرب أنهم لم يتركوا معرفة إلا وطرقوا بابها، وأقبلوا على مدارسها، وتقصى أصولها وقضاياها مع إبداء آرائهم الخاصة بشأنها خدمة للعامة، وقد عمدوا إلى كتابة ذلك بخط اليد على سبيل التقييد والحفظ.

أما الوثيقة فكلمة مشتقة من الأصل اللاتيني (Docere)؛ بمعنى "يعلم"؛ ولأن الوثيقة تتضمن عدداً من الوقائع أطلق على التاريخ "علم الوثائق"، لذا يقوم المؤرخ باستقراءها وتحليلها؛ للكشف عن الوقائع التي تضمنتها، والأكيد أن حفظ التاريخ مرهون بحفظها، لذا فهي تفرض حضورها قبل أي تفسير ممكن⁷.

نحو منهج عربي في التحقيق:

اهتدى العرب قديماً إلى فكرة المقابلة بين النسخ منذ فجر العناية بالتراث، على سبيل انتقاء الصحيح منها، ومن إرهافات هذا النمط المنهجي في التحقيق، معارضة الرسول عليه الصلاة والسلام لملك الوحي "جبريل" عليه السلام، بحجة قوله تعالى: «سَنُفَرِّقُكَ فَلَا تَلْسَى»⁸، وبما أن احتمال النسيان وارد فإن تحري الصدق أمر مطلوب، ومرهون بطريقة، وهي فكرة لم تأخذ معنى التحقيق بدلالته المفصلة، إلا أنها «تركت منهجاً، ومثالاً يُحتذى في الأخذ بمنهج التحقيق، بالإضافة إلى أن العرضة الأخيرة كان عليها الاعتماد، في بيان ما استقرّ عليه الوحي بعد نسخ المنسوخ»⁹، وكان زيد بن ثابت يكتب الوحي، ويعمد إلى معارضته؛ ونبينا الكريم يقوم بالإملاء عليه، وهو يكتب، وفي سياق حديثه عن ذلك قال: «إذا فرغت قال، اقرأ فأقرأه، فإن كان فيه سقط أقامه»¹⁰.

وقد عهد "أبو بكر" بمشورة "عمر" رضي الله عنهما بجمع القرآن الكريم في مصحف واحد إلى "زيد بن ثابت" لكونه كان أكثر كفاءة للقيام بذلك، فصحة التوثيق مرهونة إلى حد كبير بالموثق، والمعروف عن "زيد" درايته بترتيب القرآن الكريم، والنسخ منه¹¹.

وكان سبيل "زيد" في القيام بهذه المهمة اعتماد ما لديه من معرفة، والاستعانة بغيره من ذوي الأمانة، والمهارة في تداول النص المقدس على سبيل التصحيح، والاستقامة، وكان هؤلاء من غلمان قریش وثقیف، فلا يعتمد إلى الإملاء في المصحف سواهم، وهو ما أمر به أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه وأرضاه¹².

وحين تبادرت إلى ذهن "عثمان بن عفان" فكرة جمع، ونسخ، وتوزيع المصحف الكريم تم اعتماد النسخة الأم في ذلك، والتي كانت بحوزة حفصة بنت "عمر" رضي الله عنه، فبعث إليها فقال: «أرسلني إلينا بالمصحف ننسخها في المصاحف»¹³.

وقد عهد أمير المؤمنين بهذا الأمر إلى جماعة من الحفاظ تسنهم قوة الحفظ، وسرعة البديهة، والفصاحة، وذكر ابن حجر، أنهم كانوا إذا ما وقع اختلاف فيما بينهم في موضع آخروه إلى الكتابة على العرضة الأخيرة¹⁴؛ أي آخروه لكي يكتبوه على آخر نسخة متوفرة.

واقصر أمر التحقيق لدى العرب قديماً على وضع ضوابط التأليف، والتصحيح، والكتابة السليمة من حيث شكل الكلمات، وصياغة الجمل والعبارات، وتوضيح الاختصارات فيما يتعلق بأسماء الأعلام، وعناوين المصنفات، وهي ضوابط على أهميتها البالغة لم ترق بالتحقيق إلى مفهومه الحديث¹⁵.

والمسائل ذاتها اعتنى بها أهل الحديث وأولوها اهتماماً خاصاً، إلا أن الحديث تأخر في ذلك مقارنة بالنص المقدس، وتم الاعتماد في تدوينه على الرواية الشفهية، ولأنها قد تختمل ما تختمله من دخول المنحول من القول، بذل أهل الحديث مجوداً علمية مضنية في توثيق السند والرواية، وفحص المتن، وعلل الحديث ومصطلحاته اعتماداً على عدد من العلوم؛ بغية الوصول بالحديث إلى أصح شاكلة ممكنة، وتبين مدى قوته أو ضعفه¹⁶.

وبتجاوز هذه المرحلة المبكرة من التاريخ، انتقل أمر المعارضة والمقابلة إلى مصنفات الكتاب والمؤلفين عن طريق الإملاء المرتجل على التلاميذ في جلسة تجمعهم بأستاذهم، ولا يتسنى لهم الفراغ من هذا الأمر إلا بعد عقد عدد لا بأس به من الجلسات، وبعد ذلك يعتمد التلاميذ على القراءة على مسمعه، فيزيد أو ينقص على سبيل التنقيح، ويتم انتقاء أحسن النسخ لتكون أصلاً يُعتمد، ومراجعتها ليست مرهونة بجد معين، بل يحدث تعديل كلما استدعى المقام الزيادة، أو التصحيح، مع مراعاة آخر عرضة يتقرر عليها المصنف، ومن ذلك قول "أبو عمر الزاهد" في كتابه "الياقوت في اللغة": «هذه العرضة هي التي تفرّد بها أبو إسحاق الطبري، آخر عرضة أسمعها بعده، فمن رَوَى عني في هذه النسخة، وهذه العرضة حرفاً واحداً فليس من قولي فهو كذاب عليّ، وهي من الساعة إلى الساعة من قراءة أبي إسحاق على سائر الناس، وأنا أسمعها حرفاً حرفاً»¹⁷.

وذلك من أجل غلق الباب في وجه الروايات الزائفة، والزيادات الكاذبة التي من شأنها أن تغيّر أصل المصنف، وتنسب إليه ما هو بريء منه، ولا صلة له به، وهذا إن دلّ على شيء في الذهنية العربية القديمة، إنما يدل على اهتمام الفكر العربي بتصنيف الكتب وتأليفها على نحو مخصوص، اعتماداً على المعارضة، وتحري

الدقة والتنقيح قدر المستطاع، من أجل تخريجها في قالب مضبوط يُعنى بسلامة هذه المعارضة التي يتابعها المؤلف بنفسه¹⁸.

ومراجعة الكتب ومعارضتها لا تتم دائماً في حضور مؤلفها، فقد يتولى هذه العملية عدد من المفكرين ممن عرفوا بالثقة، ودقة التصحيح، والضبط، ومعرفة بالقواعد العلمية في إخراج الكتب، وبعد إخراج "عبد الله اليونيني" (ت 701 هـ) لـ "صحيح البخاري" خير مثال لذلك، وقد اعتمد في عمله هذا على «أسس قريبة مما يسمى اليوم بالتحقيق»¹⁹، في جزئية معينة من عمل محقق، لا تقتصر على شكل النص ولغته فقط، وإنما اختيار أكثر النسخ ثقة، واعتمادها في استخلاص أصدق وأدق صورة ممكنة للنص الأصلي²⁰.

وقد سجل "اليونيني" شهادة له بهذا الخصوص أرفقها بالكتاب، جاء فيها: «بلغت مقابلة، وتصحيحاً، وإسماعاً بين يدي شيخنا شيخ الإسلام، حجة العرب، مالك أئمة الأدب، الإمام العلامة "أبي عبد الله بن مالك الطائي الجياني" - أمد الله تعالى عمره - في المجلس الحادي والسبعين، وهو يُراعي قراءتي، ويلاحظ نظمي، فما اختاره ورجّحه وأمر بإصلاحه، أصلحته وصحّحت عليه، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة [كتبت عليه معا]»²¹.

وشهادة كهذه إنما جاءت من قبيل إلحاق الحجة بالعمل، موضحة لنا الطريقة التي اتبعها المفكر في ضبطه لهذا المصنف، ضبطاً مسّ الروايات والألفاظ، وفي ذلك عناية عكست «معرفة القدماء بأساليب التحقيق، وضبط النص، فيما يتصل بالمقابلة بين النسخ، واختيار نسخة تكون أصلاً يُعتمد عليه في التحقيق، ووضع رمز لكل نسخة»²².

فقد أحال "اليونيني" إلى النسخ الأصول التي تبناها في عمله، مع ترجيح أكثرها دقة، وأمانة، وضبطاً وهي معايير من شأنها تحديد الاختلاف بين هذه النسخ، وهكذا «ميّز الأصل الذي اعتمد عليه من الأصول الأخرى، مثبتاً ما بينه، وبينها من فروق»²³.

أما ما اتصل بالتعليق على النص فقد اعتنى العرب قديماً بتحقيق المخطوطات العربية ونشرها من منظورين منهجين؛ حيث قصر الأول العمل على إخراج النص مصححاً دون التعليق عليه، في حين أوجب الثاني ضرورة توضيح النص، والتعليق عليه من قبيل الشرح، وتبعاً لذلك نُشرت الكثير من النصوص دون تعليق، وهي متفاوتة فيما بينها من حيث جودة نسخها، ودراية محققها بموضوعها، ومدى تمكنه من القراءة الصحيحة، والفهم القويم، وبالمقابل ظهرت نصوص مرفقة بتعليقات لم تتعد حدود الضرورة²⁴.

والتعليق إذا ما تعدى هذه الحدود فقد مبررات وجوده، والمبالغة فيه لا تضفي على العمل سوى التضخيم الذي لا فائدة ترجى منه، بل قد يكون سبباً في الإخلال بالنص المحقق، في حين تبقى مواضع التحريف والنقص على ما هي عليه.

فالتعليق له من الخصوصية ما له في التنظير والإجراء، والمحمود منه ما يعين المحقق على ضبط النص، ومن حيث تنظيم مادته «بما يُظهر معانيه، ويوضح دلالاته، وتقييده بالحركات الضرورية التي تؤدي إلى قراءة صحيحة، وما يستلزمه كل ذلك من رجوع إلى الكتب المعنية بهذا الفن، وتثبيت الاختلافات المهمة بين النسخ والترجيح بينها، وما يحتاجه من تعليق يُعلل به ذاك الترجيح، والإشارة إلى الموارد التي اعتمدها مؤلف النص بعد الرجوع إليها سواء أكان قد صرّح بها، أم أغفل التصريح، وتؤكد للمحقق اعتماده لها»²⁵، وتعليقات بهذه السمات تقدم خدمة جليّة لقارئ النص والباحث فيه، لما تكفله من فهم، وإدراك، ويسر في الإفادة منه، فضلا عن كونها إفادة على سبيل الاطمئنان والثقة.

وهنا تستوقفنا مسألة غاية في الخطورة، ألا وهي خصوصية التعليق في مقابل التحقيق، فقد يترتب عن الخلط بينهما خلل منهجي فادح، وهو ما وقع فيه بعض الدخلاء على هذا العلم، «مما خلق بلبلة كبيرة في طرائق المحققين، واختلافا في مناهجهم؛ بسبب عدم اتضاح المفهومين عند الكثرة منهم، وخلطهم بين التعليق الذي يهدف إلى ضبط النص وتقييده، وبين التعليق الذي قد يفيد القارئ والباحث، ويعينه على مزيد من الاستفادة منه»²⁶.

ومن الشروط التي لا بد من التقيد بها في التعليق على سبيل التحقيق، مراعاة طبيعة موضوع النص وثقافة قرائه المقبلين على الإفادة منه، والتعليق تبعا لذلك تختلف باختلاف المتون ومجالاتها المعرفية، ولاشك أن لكل مجال جمهوره.

إن مثل هذه الممارسات والجهود التي قام بها العرب القدامى فيما يخص تصحيح النص وتوثيقه، إنما كانت بمثابة الإرهاصات الأولى لما يسمى بعلم تحقيق النصوص بمعناه الحديث والمعاصر، وإن كان أسلوب المعالجة في تحقيق النص قد تطور واختلف عما ساد في القديم، فإن هذه الخطوات المنهجية ظلت حاضرة، ولحقها من التعديل ما لحق هذا المجال المعرفي من نضج وازدهار.

إضافة إلى هذا النمط من المصنفات كان للعرب القدامى عناية بالغة باللغة والأدب، ومن مؤلفاتهم في ذلك "المخصص" لـ "ابن سيده"، و"أسرار البلاغة"، و"دلائل الإعجاز" لـ "عبد القاهر الجرجاني"، و"المقامات" لـ "بديع الزمان الهمداني"؛ حيث توفّر لهذه الجماعة وعي بأصول التحقيق على نحو مختلف عما تأتى لعلماء الحديث، حيث تجلّى «عندهم الحرص على جمع النسخ، وتخيّر الأصول الجيدة التي يُبنى على أساسها النص، كما قاموا بوضع الشروح، وبدلوا في سبيل ذلك جهودا مضنية»²⁷.

كذلك العناية بتوثيق الشعر، فقد حظيت هي الأخرى بنصيب من الجمع، والنشر، والنقد، وغيرها من القضايا المتصلة بفن التحقيق بشكل أو بآخر، ومن ذلك ما أشار إليه "ابن سلام الجهمي" في طبقاته، حين عمد إلى تصنيفه على كثرته، فوجد منه المصنوع المفتعل، والموضوع، وما تداولته الأقوام من كتاب إلى آخر دون أخذه

عن أهل البادية، أو عرضه على العلماء؛ أي أهل الخبرة بالشعر، «وليس لأحد - إذا أجمع أهل العلم والرواية على إبطال شيء منه - أن يقبل من صحيفة، ولا يروى عن صحفي، وقد اختلف العلماء في بعض الشعر، كما اختلفوا في سائر الأشياء، فأما ما اتفقوا عليه، فليس لأحد أن يخرج عنه»²⁸.

وقد تضمنت مصنفات العرب أحكاماً كثيرة لها صلة بمظاهر النحل والانتحال، وفساد رواية الشعر، وإيراد النصوص ذاتها بأكثر من صيغة، وغير ذلك من الحالات؛ حيث ذكر "ابن قتيبة" أشعاراً تم نخلها على "الأعشى":

إِنْ مَحَلًا وَإِنْ مُنْجَلًا وَإِنْ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهْلًا²⁹.

على أنّ علماء العربية قد أولوا عناية كبرى للنص الشعري، وبذلوا جهوداً شاقة في درب تحري دقته وضبطه، مما لا يتسع المجال لذكره وإحصائه، وكان سندهم في تحرير مصنفاتهم الروايات الموثوقة، على نحو ما ذكره ابن النديم في "الفهرست": «فمن عمل شعر "أبي نواس" على غير الحروف "يحيى بن الفضل" راويته، وجعله عشرة أصناف، ومن العلماء "أبو يوسف يعقوب بن السكيت"، وفتره في نحو ثمان مائة ورقة، وجعله أيضاً عشرة أصناف، وعمله "أبو سعيد السكري" ولم يتمه، ومقدار ما عمل منه ثلثيه في مقدار ألف ورقة، وعمله من أهل الأدب الصولي على الحروف، وأسقط المنحول منه، وعمله "على بن حمزة الأصفهاني" على الحروف أيضاً»³⁰.

وعمل الشعر على حروفه أفضل في الضبط والدقة، فمثل هذا العمل من شأنه التمييز بين الأصل وفرعه، والمنحول الذي ألحق به فنسقطه، والمقابلة بين النسخ التي تفضل بها أصحابها، سبيل له من الفاعلية والضرورة ما يجعلنا نطمئن إلى النسخة التي يستقر عليها رأي المحقق.

والمقابلة ثراعي ترتيب الكلمات، وضبط حروفها بالشكل، وإصلاح الخطأ مع مراعاة حرمة النص، فهذا من شأنه إحداث تعديل على مستواه، وعمل كهذا ينبغي أن يكون بعلم، وعلى هدى، وأحياناً يتم توظيف رموز خاصة للدلالة على هذا التصحيح؛ للإشارة إلى عدم التدخل في النص، وإنه إجراء من قبيل التحسين في التخرّج.

لقد كان للعرب قديماً عناية بعلامات الترقيم، والرموز، واختصارات، فقد وظّفوا الدائرة كمقابل تقابل للنقطة في أيامنا وغيرها، وكان توظيف هذه العلامات لتمييز مكان وقوف المصحح تصحيحاً على شيخ، أو على نسخة أخرى على سبيل المقابلة³¹.

كما اعتنى هؤلاء بالخواشي التي عادة ما تكتب على جانبي الصفحة في نص المخطوط، أما ما يكتب في أسفله فيسمى هامشاً، ويتولى أمر الخواشي العلماء من قراء الكتب والمصنفات، وهي ليست من تأليف الكتاب أنفسهم³².

لقد اجتهد علماء العربية في وضع أصول علمية لضبط التحقيق كفن قدر ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا في فترة مبكرة من تاريخنا، وقد تأثروا «في مناهج التحري والتدقيق بعلماء الحديث النبوي الشريف، وهو العلم الذي وصل فيه المسلمون إلى الغاية من الضبط والعناية»³³.

وفي ذلك دلالة على أصالة هذا النمط من التفكير، وهذا المنحى من الممارسة في تراثنا العربي، إلا أن هذه الجهود احتفظت بخصوصياتها مقارنة بما هو معروف عن التحقيق كعلم في أيامنا، وهذا الاجتهاد إنما فرضه مقام نشر المخطوطات العربية على نحو مؤسس يُراعي جملة من القواعد والمعايير، كرجعية معرفية لا محيد عنها.

أما في العصر الحديث فقد اهتم العرب بنشر تراثهم المخطوط بعد ظهور الطباعة، وقد اتجهوا في ذلك وجمعة الاستشراق في تحقيق النص، ومنهم من أفاد من مناهج العلماء المسلمين في تصحيح نصوص الشريعة وتوثيقها، وقد تباينوا في هذا الأمر من حيث النجاح أو الفشل؛ لأن هذه البداية افتقرت لأساس علمي دقيق، إذ اقتصر عملهم على الأخذ بالنسخة الواحدة للمصنف، ونشرها على ما هي عليه دون دراسة أو تحليل، ثم انتعشت حركة التحقيق العلمي أكثر مما كانت عليه، وانتقل أمر نشر المخطوط من الناشر التجاري إلى أهل الاختصاص من الباحثين، حيث أضفوا عليه قدرا من العلمية بدراساتهم لنسخ الكتاب على اختلافها، وصولا بها إلى نص يبعث على الاطمئنان، لكونه أقرب ما يكون إلى الأصل.

ويمكن تصنيف الجهود العربية في التعامل مع المخطوطات إلى فرعين، فرع كانت الريادة فيه للجمع، والفهرسة، والتخزين، وآخر للفهم وتحقيق المحتوى، ومساءلة المضامين المعرفية، والمقاصد الفكرية للمخطوط، وتحديد قيمته العلمية، مما يتطلب جهدا علميا دقيقا، وكل ذلك يعدّ من صميم منهجية البحث في تحقيق التراث المخطوط، على أن القراءة المعمّقة تعدّ من أهم مرتكزاتها؛ لكونها مفتاح الاستيعاب، والإدراك، والفهم.

وقد اكتملت مناهج التحقيق وفقا للأصول الحديثة المتبعة عند الغربيين مع "أحمد زكي باشا"؛ حيث قام بنشر عدد من الكتب، نحو كتاب "صلاح الصفدي" "نكت الهميان في نكت العميان"، والجزء الأول من كتاب "مسالك الأبصار" لـ "ابن فضل الله العمري"، كما قام بتأسيس لجنة لإحياء آداب العرب، واجتهد في جمع المخطوطات العربية من مختلف الأرجاء وغير ذلك، فضلا عن استخدامه التحقيق على نحو ما انتهى إليه من معاني في الاصطلاح الحديث، وكتابته مقدمات وافية للكتب التي تولى نشرها، ووضع فهراس جامعة لها، والمميز في تحقيقه أنه نهج منهج علماء الغرب، وفي الآن ذاته اعتمد الأصول المنهجية من آثار السلف من العرب³⁴.

ثم انتقل التحقيق إلى الجامعة العربية، وأصبحت تفرد له دراسات مستقلة، ومتخصصة في مجال البحث الأكاديمي، كما افرد عدد من الهيئات، والجامع العلمية بتحقيق المخطوطات ونشرها، وكان للمحققين طرقهم

المختلفة في عمل ذلك، فلم يلتزموا منهجا بعينه، ومن هنا تبادرت إلى الذهن فكرة الاحتكام إلى منهج مؤسس، مضبوط بجملة من القواعد التي تتحرى الدقة العلمية في التحقيق.³⁵

والتحقيق كدراسة أكاديمية مارسته مختلف التخصصات، إذ احتضنته رسائل في الأدب، واللغة، والدين؛ حيث يقوم الباحث بدراسة موضوع يرفقه بنص يتولى تحقيقه، ويُمنح درجة علمية على ذلك، ثم تطور الأمر، وانفرد التحقيق برسائل متخصصة، وانحصرت الدراسة في التقديم أو التعليق لا أكثر ولا أقل.

وتوالى تحقيقات دراسات تجلى فيها جهد أصيل، وضبط حسن، كتحقيقات: "عائشة عبد الرحمن" لرسالة الغفران، و"طه الحاجري" للبلاء، و"محمود محمد شاكر" لطبقات فحول الشعراء، و"السيد أحمد صقر" للصاحبي، و"عبد السلام هارون" لأعمال "الجاحظ" وغيرها، واجتهدت المجلات العلمية في تسليط الضوء على هذا الاختصاص، حيث تنبعت جهود المحققين العرب وتناولتها بالنقد، كمجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ثم الكويت، ومجلة المورد العراقية، وعالم الكتب السعودية، وعالم الكتاب المصرية، ومجلات الجامع العلمية، وكليات الآداب في الجامعات العربية.³⁶

إضافة إلى دراسات أهل الفكر والتخصص في محاولة منهم التنظير المنهجي للتحقيق، كدراسة "عبد الهادي الفضلي" التي ضمنها كتابه "تحقيق التراث" (1982)، وكتيب "ضبط النص والتعليق عليه" لـ "بشار عواد معروف" الصادر في السنة ذاتها، وكتيب "مطاع الطرايشي"؛ "في منهج لتحقيق المخطوطات"، «وهو في جوهره مجموعة من التعليقات المفيدة التي تتناول كتاب "سير أعلام النبلاء" في طبعته الأخيرة التي صدرت في ثلاثة وعشرين مجلد، كما أصدر د. "أحمد محمد الخراط"، "محاضرات في تحقيق النصوص" عرض فيها لأهم قضايا التحقيق، وأصدر د. "عبد المجيد دياب" كتابه "تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره"، وهو أوسع الدراسات جميعا حول الموضوع، ويتميز بالاستيعاب، وغزارة المادة، وقد احتل مبحث التحقيق عند القدامى قراءة مائة صفحة، كما زوّد الكتاب بعدد من الملاحق المفيدة، وربما عابه كثرة الاستطرادات، وأخطاء الطباعة التي انتشرت فيه انتشارا معيبا.³⁷

كما ذكر "الخلوجي" من الدراسات على سبيل المثال لا الحصر، "أصول نقد النصوص ونشر الكتب" للمستشرق الألماني "برجستراسر"، و"تحقيق النصوص ونشرها" لـ "عبد السلام هارون"، و"قواعد تحقيق المخطوطات" لـ "صلاح الدين المنجد"، و"تحقيق التراث" لـ "عبد الهادي الفضلي"، وغيرها من الكتب المتخصصة، وهي وإن كانت اجتمعت على أصول عامة في البحث والتحقيق، إلا أنها افرقت من حيث احتفاظ كل باحث بمنهجه، وانطباعه الخاص.³⁸

وهكذا شيئاً فشيئاً تراكمت الخبرات، وتعددت الممارسات، ونضجت طرق التفكير أكثر من أي وقت مضى، وبدأت خيوط المنهج تتجمع وتتشكل، بظهور هذه التحقيقات، وصدور هذه المؤلفات، والدراسات التي عنيت بالجانب المنهجي في تحقيق المخطوطات.

ومن الجهود العربية الحديثة في مناهج تحقيق المتن، المرور بثلاث محطات أساسية؛ تلخصت أولاً في جمع النسخ والمقارنة فيما بينها؛ بغية وضع كل منها في الموضع المناسب لها من حيث الترتيب والتصنيف، وثانياً القيام بتحقيقها تحقيقاً يطال اسم المؤلف، وعنوان مؤلفه، ونسبة هذا الأخير إلى صاحبه أو العكس، وثالثاً إخراج هذا المتن في الصورة التي انتهى إليها عمل المحقق.

ففي مرحلة تجميع وترتيب النسخ لا بد من الاعتماد على فهارس المكتبات، وأعمال البيبليوغرافية التي تولت مهام جمع التراث المخطوط وحفظه، مرفوقاً بمعلومات تساعد على بلوغه والإطلاع عليه، ويبقى احتمال الشك أمراً وارداً فيما يخص النسخ التي قد يتسنى للباحث العثور عليها، فلا يمكنه الجزم بأن ما وقع بين يديه يمثل كل نسخ المتن، موضوع تحقيقه.³⁹

فقد تكون هناك نسخ ضائعة لم يتم اكتشافها بعد، ومتى تحقق ذلك انفتح أفق جديد لتحقيق النص حتى وإن سبق تحقيقه من قبل، «ويلحق بتجميع النسخ مسألة تحديد منازلها، فليست كل مخطوطات الكتاب الواحد سواء في أقدارها، ففيها الكامل والناقص، وفيها القديم والمتأخر، وفيها الواضح والغامض، وفيها الموثق بساعاته وإجازاته ومقابلاته، وغير الموثق»⁴⁰.

وهي سمات نادراً ما تجمع كلها في نسخة واحدة، وإن كان تحقق الكمال، والوضوح، والتوثيق، بغض النظر عن القدم أو الحداثة، وطرق هذا التوثيق، من المعايير التي تكفل تصنيفاً جيداً للنسخة، فعلى أساسها تتحدد جدواها من حيث القوة، والضعف، والتشابه، فيتم اعتمادها كأصل للتحقيق أو الاستغناء عنها، ما دامت فرعا لأصل آخر.

وإجازة النص المحقق بمثابة اعتراف للمؤلف بنسبة هذا النص إليه، وتأكيد بأن هذا الأخير قد تمت روايته عنه، وتوفر الإجازة يعدّ من حجج توثيق النسخة، عقب إقراء وسماع، أما الإقراء أو قراءة النص فتتم في حضور المؤلف، أو من روى عنه فقط، في حين تتم رواية النص عن مؤلفه، أو عن سند اتصل به، في حضور مستمع أو عدد من المستمعين في حالة السماع.⁴¹

ثم تأتي مرحلة التحقق من مدى صحة نسبة المخطوط إلى مؤلفه، وكذا صحة نسبة المخطوط إلى عنوانه لكونها تختمل الشك أكثر من احتمال اليقين، وفي مثل هذه الحالات؛ يكون المحقق بحاجة ماسة إلى «الرجوع إلى فهارس المخطوطات لمعرفة المخطوطات ذوات الموضوع المشابه، ومقارنته بنصوص المخطوطات، والرجوع إلى ترجمة المؤلف لمعرفة كنبه، ومن ثم دراسة أسلوبه في مؤلفاته الأخرى، وقد يجد نصوصاً من الكتاب مضمنة

في كتب أخرى، ولا شك أن معرفة اسم المؤلف تيسر الأمر، وتؤدي إلى معرفة مؤلفاته وأسلوبه، وإذا كان انطباع العنوان جزئياً، فإنه يساعد كذلك في معرفة المخطوط من خلال الكتب التي فيها شبه بما تبقى من العنوان»⁴².

وإذا وجد عنوان الكتاب، دون التأكد من اسم مؤلفه نظراً لما أحاط به من غموض، فإن الإجراء الذي ينبغي اتخاذه في هذه الحالة، هو البحث عن الكتب التي تشاركت في حمل هذا العنوان، مع التركيز على أزمائها بالبحث عن شيوخ مؤلفيها وتلامذتهم، وإن اقتضت الضرورة لا بد من تقصي هذا الأمر بالتوغل في المادة العلمية التي حملتها أوراقه علماً تحمل إحالة إلى العصر أو إلى أسلوب كاتبها، وغير ذلك⁴³.

وحضور العنوان، واسم المؤلف لا يفرض بالضرورة صحة نسبتها، وهو حال الكتب المغمورة التي لا يعرف عنها إلا القليل، وهنا يتحرى المحقق مدى مناسبة مضمونها للمكانة العلمية لمؤلفها، فمن «المؤلفين من لم يُعرف عنه أنه خاض في موضوع بعيد عن اهتماماته، أو أن أسلوب الكتاب لا يوافق أسلوب المؤلف في كنبه الأخرى، وحقق أن المؤلف الواحد قد تتفاوت مستويات مؤلفاته باختلاف سني عمره، فإن فترة الشباب يعثرها الضعف، وإن فترة علو السن يتضح فيها النضج والخبرة، ومع اعتبار كل ذلك، فلا بد من التثبت والتحقيق، فإن هناك مجموعة من الكتب نسبت إلى مؤلفين معروفين، اتضح بالتحقيق أنها منسوبة إليهم، ومحمولة عليهم»⁴⁴.

فهذا التزييف والتحريف في نسبة المؤلفات إلى أصحابها لا يطال المؤلف المجهول فحسب، بل وأيضا المعروف الذي ذاع صيته مما يجعل مجال الشك أكثر ضيقاً؛ لذا ينبغي أن لا يندفع المحقق بحالات كهذه؛ لأن لها ما تخفيه، «الأمر الذي يستلزم صحة هذا المؤلف، ومؤلفاته الأخرى، وتلك الصحبة قد تطول في بعض الأحيان لتصل إلى سنوات»⁴⁵.

وانطلاقاً مما توفر من معلومات يهتدي المحقق إلى معرفة ما ينقصنا بالرجوع إلى هذه المصنفات، فمعرفة صاحب النص تحيلنا إلى معرفة عنوان نصه أو العكس، مع مراعاة منهج الفهرسة المعتمدة في كتابة هذه المصنفات، فطرق الضبط والترتيب تختلف، فضلاً عن خصوصية الفترة التي احتضنت هذا العمل.

وفيما يخص تحقيق متون الكتب، فمجال العمل في هذا المقام متشعب إلى حد ما، إذ من الضروري أن يدرك المحقق منذ الوهلة الأولى بأن هذا الإجراء ليس من قبيل التحسين أو التصحيح، «وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف، الذي له وحده حق التبديل والتغيير»⁴⁶.

فالتحقيق ممارسة تتحرى الأمانة قبل أي شيء آخر، وهو يستنفذ أكبر قدر ممكن من الصبر، والتأني، وأي تعديل أو تبديل لا مبرر له من شأنه تغيير الصورة التي أرادها المؤلف لكتابه في الأصل، وهو ما ينحرف بالتحقيق إلى التحريف؛ وبالتالي وقوع المحقق المزالق التي وضع التحقيق أصلاً لتلافيها.

ويبقى التحقيق في أبسط معانيه العمل قدر المستطاع على إخراج النص في أقرب صورة ممكنة للأصل الذي قدّمه المؤلف أول الأمر، وأصبح في حكم المفقود، وهو عمل شاق يقتضي قدرا لا حد له من المسؤولية والأمانة؛ لذا لا يخوض فيه إلا خاصة الخاصة ممن أوتوا الحكمة، والعلم، وبُعد النظر، وهي مرجعيات ضرورية لتفعيل أهم الخطوات في التحقيق، متمثلة في "القراءة المستوعبة" الواعية للنص موضوع التحقيق، فإذا توفر للمحقق قراءة بهذه المواصفات استطاع استيعاب النص، وإدراكه، وفهمه.⁴⁷

وبذلك يكون قد أحرز تقدما، وبلغ مبلغا مهما في تحقيقه، وهو نوع من القراءة لا يتأتى إلا بالدربة، والممارسة التي لا تعرف كللا أو مللا، فضلا عن البحث، والاكتشاف، وتحصيل المعارف في مجال التحقيق دون الانقطاع عن ذلك.

وهذا النوع من القراءة يضمن تحقيقا قوامه النقد العلمي للأصول؛ بغية الوصول إلى الحقيقة، وهو نقد خارجي يعني بمعرفة المخطوط من حيث هوية مؤلفه، وتاريخ تأليفه، ومجاله الجغرافي (المكان)، وموضوعاته العامة، والعلاقات بينه وبين نسخ أخرى في الظاهر، كما أنه قد داخلي يبحث في مضامين النص المخطوط لمعرفة منهج تأليفه، وأسلوب مؤلفه في الكتابة، والنقد المتمكن للأصول بشقيه يكفل تحديد مواطن التزييف والانتحال على مستواها.⁴⁸

وخلاصة هذا العمل تصحيح النص، وإكمال نقصه بزيادة؛ لضرورة الاستقامة مع الإشارة إلى هذه الزيادة بمعقوفتين، واستثمار هوامش الصفحات للإشارة إلى الاختلاف الوارد بين النسخ، وذكر المصادر في تخرّج النص، ذكرا مفصلا، فضلا عن إيراد التعليقات والشروح وغيرها.⁴⁹

أما إخراج النص ونشره فيأتي في مرحلة متأخرة بعد أن تم إعداده بشكل جيد، من حيث ترتيب الفقرات، وتوظيف علامات الترقيم، وضبط الألفاظ خاصة أسماء الأعلام، والأماكن، فضلا عن أن تتصدّر الكتاب مقدمة تحوي معلومات عن المؤلف ومنهجه في كتابه، وأهمية هذا الأخير، وطبيعة موقعه بين المؤلفات في مجال اختصاصه، وعن النسخ المعتمدة في تحقيقه، والمنهج المتبع في ذلك، والأسباب الداعية إلى إعادة تحقيقه إن سبق تحقيقه لأكثر من مرة، وإرفاق ذلك كله بصور لصفحات مهمة من النسخة خاصة ما اتصل بها من العنوان، والمقدمة، والخاتمة، لكونها تحمل الإشارة إلى اسم المؤلف والناسخ، وتاريخ النسخ وغيرها من المعلومات، كما يختتم الكتاب بعدد من الكشافات الهجائية المساعدة على الإحالة إلى محتوياته، وتيسير الاستفادة منه، وهي تُعنى أساسا بذكر الأعلام، والأماكن، وأحداث التاريخ، والآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، وهذه الكشافات بإمكانها أن تقدم لنا تصورا عن طبيعة الكتاب، ومجال اختصاصه.⁵⁰

إن التحقيق عمل بعلم لا يتيسر إلا لمن أوتي خبرة ومراسا، إنه علم بلغة المخطوط، وبموضوعه وأسلوب الكتابة، ورموزها، فضلا عن معرفة بأنواع المخطوط، وثقافة واسعة فيما يخص كل ما أُلّف في مجال منهجية التحقيق، وما توصلت إليه اجتهادات الباحثين في ذلك.

وهكذا أصبح التحقيق عند العرب المحدثين علم مؤسس، له ضوابط وقواعد، وبازدهار حركة التحقيق العلمي انتقل أمر الاهتمام بالمخطوطات إلى أهل الاختصاص، وانتقل التحقيق إلى مصاف العلمية، وأصبحت العودة بالنص إلى أقرب ما كان عليه في الأصل الشغل الشاغل عند المحققين، وتعمقت طرق التحقيق، وظهر ما يمكن أن نسميه بنقد التحقيق؛ وهو مقارنة علمية تتعامل مع المخطوط المحقق، بالعودة إلى نسخه غير المحققة، والبحث عن مدى توفيق، وتفوق المحقق في تخرج النص.

كانت هذه لمحة عن الجهود التي بذلها العرب قديما وحديثا في منهجية التحقيق، وكلها تصب في المضمار ذاته ألا وهو وضع مركزات جوهرية تلزم المحققون على اختلاف مشاربهم بمرجعية منهجية واضحة في عمل التحقيق، وعلى الرغم من اختلاف وجهات نظر هؤلاء الباحثين فقد ساهم كل منهم في حدود المتاح، في تجميع خيوط هذا المنحى المنهجي.

وإذا ما تأملنا هذه الجهود تبين لنا أن ما تفضل به العرب القدامى من إسهامات قد استندت إلى أسس متينة في ممارسة التحقيق كفن بالإفادة من اجتهادات الباحثين في مجال الشريعة، الأمر الذي كفل إحياء التراث العربي المخطوط في أحسن صوره.

والتحقيق مجال معرفي متنشعب، ولا حدود لطاقت الاجتهاد فيه، من المنظورين النظري والإجرائي، وهذه الممارسة في قديمها كانت بمثابة الإرهاصات الأولى التي لا يسع العربي المحدث الاستغناء عنها، وإن كان قد صاغ لنا هذا العمل في قالب منهجي مختلف نوعا ما، عما عرفه العربي القديم، وتجسد هذا الاختلاف في تلك الرؤية الحداثية في التحقيق؛ حيث لم يكن المحقق الحديث بمعزل عن التطور الذي لحق عددا لا حصر له من المعارف التي كان لبعضها صلة عميقة بهذا المجال، إذ اعتمدها المحقق كعلوم مساعدة في عمله.

لقد أثرت هذه الأعمال المكتبة العربية، وأصبح لدينا مصادر ومراجع هامة في مجال التأصيل لتحقيق النص وتوثيقه، في مقابل تراث عربي مخطوط لا يقل أهمية وثراء، ولولا هذه المحاولات العربية الجادة لما تسنى لنا الإفادة من هذا التراث في سواده الأعظم.

ومع ذلك كله لا يسعنا الجزم بأن منهجية تحقيق المخطوطات والنصوص قد حققت كمالها، ولم تعد تحمل في ذاتها تساؤلات بشأن التعامل مع بعض القضايا الشائكة التي قد تعترض سبيل المحقق في عمله، بل ما يزال هذا العلم يضي في دروب البحث عن جديد يضيفه، أو تعديل يضيف عليه حسنا ويسرا، في ضوء هذه

الخلفية توالى الإصدارات، وحررت المقالات المتخصصة، وأصبحت فكرة توحيد الرؤى المنهجية في التحقيق هاجس أهل البحث فيه مما يضمن الدقة، والسلامة، والموضوعية، والعلمية في التنظير والممارسة.

الإحالات:

1. عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ط 4، القاهرة، مصر، 1977، ص 42.
2. د. سعيدة محمد رمضان، د. محمد زكريا عناني، في مناهج البحث وتحقيق النصوص، ط 1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1999، ص 190.
3. د. بشار عواد معروف، في تحقيق النص أنظار تطبيقية نقدية في مناهج تحقيق المخطوطات العربية، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2004، ص 341.
4. د. يحيى وهيب الجبوري، منهج البحث وتحقيق النصوص، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، لبنان، 1993، ص 142.
5. المرجع نفسه، ص 152.
6. د. حسان حلاق، مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات مع دراسة للأرشيف العثماني واللبناني والعربي والدولي، ط 4، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 119.
7. المرجع نفسه، ص 131.
8. سورة الأعلى، الآية: 06.
9. الصادق عبد الرحمن الغرياني، تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، 1989، ص 15.
10. المرجع نفسه، ص 15 – 16.
11. المرجع نفسه، ص 16.
12. أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، (د.ت.ط)، 19 / 9.
13. المرجع نفسه، 18 / 9.
14. المرجع نفسه، 19 / 9.
15. رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1986، ص 24 – 25.
16. شوقي ضيف، البحث الأدبي طبيعته مناهجه أصوله مصادره، ط 7، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1992، ص 154.
17. المرجع نفسه، ص 179 – 180.

18. د. ليلي توفيق العمري، جهود القدماء والمحدثين في وضع الأصول العلمية لأسس تحقيق التراث العربي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 77.
19. أحمد محمد الحزاط، محاضرات في تحقيق النصوص، ط 2، دار المنارة، جدة، المملكة العربية السعودية، 1988، ص 20.
20. المرجع السابق، شوقي ضيف، ص 185 – 186.
21. أبو العباس أحمد بن محمد القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ضبطه وصحّحه محمد عبد العزيز الخالدي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996، 1 / 58.
22. المرجع السابق، د. ليلي توفيق العمري، ص 81.
23. المرجع السابق، شوقي ضيف، ص 188.
24. المرجع السابق، د. بشار عواد معروف، ص 341.
25. المرجع نفسه، ص 341 – 342.
26. المرجع نفسه، ص 342.
27. المرجع نفسه، د. سعيدة محمد رمضان، د. محمد زكريا عناني، ص 177.
28. ابن سلام الجهمي، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، ط 2، القاهرة، مصر، 1974، 4 / 1.
29. ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط 3، ج 1، القاهرة، مصر، 1977، ص 75.
30. أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق ابن النديم، الفهرست، تعليق، الشيخ إبراهيم رمضان، ط 1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1994، ص 195 – 196.
31. المرجع السابق، د. ليلي توفيق العمري، ص 90.
32. المرجع نفسه، ص 92.
33. المرجع السابق، د. سعيدة محمد رمضان، د. محمد زكريا عناني، ص 162.
34. المرجع نفسه، ص 177 – 178.
35. د. عبد الستار الحلوجي، المخطوط العربي، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2002، ص 227 – 288.
36. المرجع السابق، د. سعيدة محمد رمضان، د. محمد زكريا عناني، ص 179.
37. المرجع نفسه، ص 183.
38. المرجع نفسه، ص 289 – 290.
39. المرجع نفسه، ص 290.

40. المرجع نفسه، ص 292.
41. المرجع السابق، د. يحيى وهيب الجبوري، ص 138.
42. المرجع نفسه، ص 129.
43. المرجع نفسه، ص 129.
44. المرجع نفسه، ص 130.
45. د. خالد حربي، التراث المخطوط رؤية معرفية في التبصير والفهم - المنطق، ط 1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 14.
46. المرجع السابق، عبد السلام هارون، ص 47.
47. المرجع نفسه، د. خالد حربي، ص 14.
48. د. حسان الحلاق، مناهج تحقيق التراث والمخطوطات العربية، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 149 - 150.
49. المرجع السابق، د. عبد الستار الحلوجي، ص 294.
50. المرجع نفسه، ص 295.